السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي:
– من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر–

أ. مسعود شوية
باحث: مخبر الأمن الإنساني - جامعة باتنة –
1

ملخص:

يعتبر دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات وإدارة المخاطر بمنطقة الساحل الإفريقي حالة تحول مهمة في السياسات العليا والمسؤوليات، لذا هناك حاجة إلى إعادة تأويل واقع الاعتبارات الأمنية لأجل بناء حوار حول حدود الآداء الأمني للإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي.

لذا سيحاول المقال الإجابة عن ما إذا كان شكل بناء التهديد ونمط تأويل المخاطر من شأنه تغيير أولويات الأجندة الأمنية للإتحاد في منطقة الساحل الإفريقي؟ وما هي حدود تحول مفهوم الدفاع الذي طالما انحصر معناه إيتيمولوجيا وفق التصور الأوروبي في مستوى دفع الاعتداء أو الحماية.

لذا سيتم الاستناد منهجيا إلى مراجعة السياق المفاهيمي لإدارة الأزمات الدولية من خلال الاستنجاد بالأطر المنهجية لمقاربة سوسيولوجيا المخاطر لـ Anthony GIDDENSكإحدى الأطر التحليلية الجديدة لتفسير السياق الأمني في الساحل، والتي تتجاوز عمليا منطق إدارة الإرهاب الداخلي (homegrown terrorism) حسب Philip Cerny، حيث تجعل محاولات التدخل لفرض الأمن قادرة على التسبب في صدمة ارتدادية نظرا لتفاعلها مع مسار العولمة المعقد وما ينتج عنها من مصادر جديدة للتهديد.

Résumé:

Le rôle de l'UE en matière de gestion de crises et de risques au Sahel est observé comme une importante mutation des responsabilités et des HIGH POLITICS, d'où la nécessite à repenser la réalité des considérations sécuritaires s'imposent à fin de reconstruire un débat qui prendra en compte les limites d'un rôle effectif de l'Union européenne en matière de sécurité dans la région du Sahel africain.

Cet article tentera donc de déterminer si la construction des menaces et la façon dont les risques sont interprétés ont un impacte sur les priorités de l'agenda sécuritaire de l'union dans la région du Sahel Africain ? Et quelle sont les limites de la mutation d'un concept de défense européen, si bien longtemps définit étymologiquement dans le sens de repousser l'agression et de principe de protection.

Par conséquent, le contexte conceptuel de la gestion des crises internationales sera systématiquement revu méthodologiquement par l'approche de la sociologie des risques de Anthony GIDDENS comme cadre analytique inédit capable d'interpréter le contexte sécuritaire au Sahel, allant or, au-delà la logique de gestion d'un terrorisme interne (HOMEGROWN TERRORISM) comme l'indique Philip Cerny, à l'heure ou une intervention pour le rétablissement de la sécurité peux provoquée des choc récursifs, qu'impose l'interaction du processus complexe de mondialisation, et sustentant ainsi de nouvelles sources de menaces.

مقدمة:

تفسر المعضلة التقليدية للأمن التفاعل بين الدول في إطار البحث عن أمن أحادي الطرف، أما المعضلة الجديدة للأمن وحسب Philip Cerny تجعل محاولات التدخل لفرض الأمن قادرة على التسبب في صدمة ارتدادية نظرا لتفاعلها مع مسار العولمة المعقد وما ينتج عنها من مصادر جديدة للتهديد. ولهذه التحولات أثر على تأويل الإتحاد الأوروبي لمضامين الأمن في إطار السياسة ما بعد الدولية، حيث وحسب Martin show، نشاهد تطور مجتمع بأخطار مشتركة، وعليه فإن التأسيس لبراديم الأمن يفترض مقاربة كلانية لأداء

الاتحاد الأوروبي يفسر على أساسها الدور المتزايد له في إدارة المخاطر وإعادة البناء لما بعد النزاع.

وحسب العديد من الدارسين فإن رد فعل الاتحاد الأوروبي تجاه أحداث 11 سبتمبر يعكس تأويل ما بعد حداثي للأمن، حيث أن القراءات الأخيرة لمفهوم الأمن تعكس تطور في إدراكات التهديد لديه. ويعتبر دور الاتحاد الأوروبي في إدارة المخاطر والتهديدات بمنطقة الساحل الإفريقي حالة تحول مهّمة للسياسة والمسؤوليات، إذ أن علاقات الاتحاد بدول منطقة الساحل حكمت تفسيرها – ولمدة طويلة – مؤشرات التنمية والاقتصاد.

إذن هناك دعوة إلى إعادة النظر في الأدبيات النظرية للدراسات الأمنية، والأخذ بعين الاعتبار للجوانب الممارساتية لأجل بناء حوار حول حدود الأداء الأمني للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي، لذا سيحاول المقال الإجابة عن الإشكالية الآتية:

ما طبيعة المؤشرات التي تجعل الفضاء الجيو سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي من الاهتمامات الأمنية للاتحاد الأوروبي؟ وإلى أي مدى تشكل مخاطر منطقة الساحل الإفريقي تهديدا له؟ وهل بإمكان الطابع الارتدادي لهذه التهديدات تغيير أولويات الأجندة الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي؟

وللتعامل مع هذه الإشكالية سيتم التركيز وبحذر على طرحين:

1/ أن طبيعة المصالح لمنطقة الساحل الإفريقي لا تحرك تصور أوروبي مشترك بقدر ما تثير اهتمامات قطرية للدول الأعضاء.

2/ أن طبيعة التهديدات والمخاطر بالساحل الافرقي تشكل ديناميكية محركة ومحفزة لبناء تصور أمني موحد على مستوى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي .

حسب Charles-Philippe DAVID فإن عولمة اللاأمن جعلت المخاطر مشتركة خاصة أمام الإرهاب الدولي والمخاطر العبر وطنية للجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، فبرزت إذن معضلة جديدة للأمن فرضت في إطار النظام

الدولي مواجهة فواعل دولتية لفواعل غير دولتية، فعولمة الأمن حسبه هي في الواقع عولمة للمخاطر الجديدة [1] . خاصة في ضوء تحول ما أسماه john Burton بشبكة العنكبوت cobweb model التي تمنح تصورا لسياسة عالمية أكثر منها دولية متميزة بتداخل الفضاء الخارجي (الدولي) مع النظم الداخلية [2]. هناك إذا ثلاث عوامل أساسية دفعت الدارسين إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الوطني خلال هذه السنوات الأخيرة وهي:

أ- تراجع السيادة الوطنية للدول.

ب- تنامي وتزايد الكثافة التفاعلية على المستوى العبر وطني.

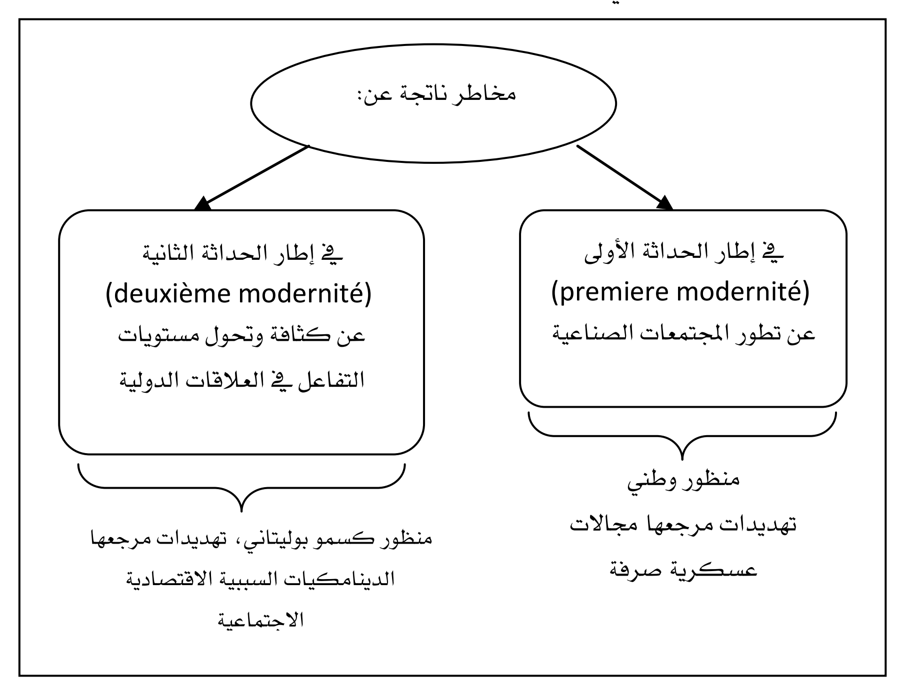
ج- الطابع النزاعي للعلاقات الدولية الذي تم تحريكه من طرف ديناميكيات هوياتية.

وهذه الاعتبارات الثلاث تؤكد بشكل واضح التحول المسجل في الديناميكيات السياسية للدفاع والتي تفترض إعادة فحص تحليلي وتصوري لمفهوم الأمن[3] (la manière dont la sécurité se pense et se pratique)

نظريا تناول موضوع التهديدات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي يقتضي طرح تساؤلات ذا انتظام منهجي، مبدئيا كون هذه التهديدات جديدة، هل يفسر من منظور تحول منطق اللا إستقرار لمنطقة الساحل الإفريقي ؟ أم أن جدَّة هذه التهديدات مرتبط بتحول الإدراكات لها على مستوى سياسات الفواعل المعنية بهذا الفضاء الجيو سياسي ؟ يثير إذا الكلام عن المخاطر في منطقة الساحل الإفريقي نقاشات نظرية جادة محورها ثنائية الانكشافية (Vulnérabilité) والتهديدات (menaces)، حيث يبدو التركيز ملحًا حول طبيعة الأطراف والقيم المهدَّدة (des menaces pour qui ? quelles valeurs menacer).

غير أنه من الملائمة المنهجية في حالة دراسة القيم المهددة – والتي لا تتعدى النطاق الجيو سياسي لمنطقة الساحل – الاستتجاد بالأطر المنهجية لنظرية سوسيولوجيا المخاطر لـ Antony GIDDENS كإحدى الأطر التحليلية الجديدة المفسرة للديناميكية السببية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المعضلة

الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي . فحسب GIDDENS تظهر طبيعة التهديدات الجديدة الناتجة عن مسار العولمة المعقد في صور مخاطر مصدرها كثافة وتعدد مستويات التفاعل في النظام الدولي، فهي مخاطر بطابعها السوسيو اقتصادي نتاج الحداثة الثانية (deuxième modernité) على حدة وصفه [4]. ويمكن من هذا المنظور التوضيح بيانيا لتحول مصادر وطبيعة التهديدات كالآتي[5]:

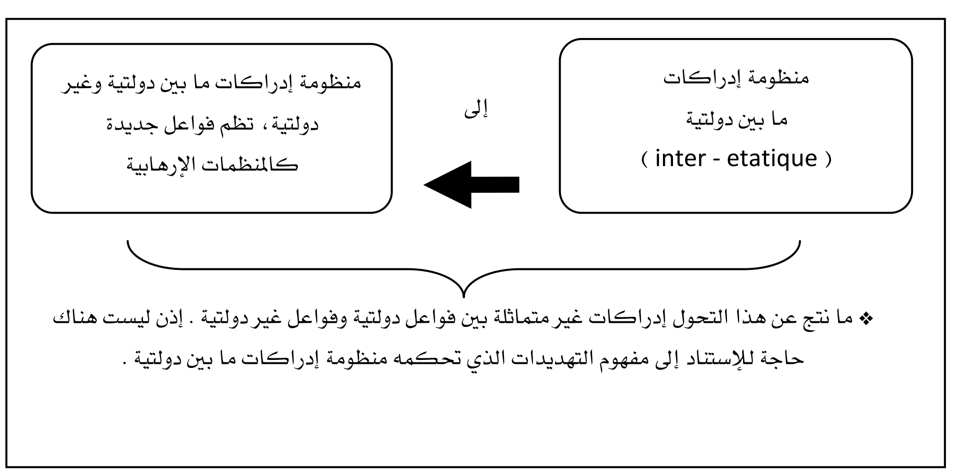


لذا يظهر من الأهمية بمكان التركيز على تفسير التهديدات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي من منظور سوسيو اقتصادي، كونها تهديدات تختلف كثيرا عن تلك التي كانت موضوع نقاش المقاربات النظرية التقليدية للأمن . وهذا ما يؤكده كل من Ulrich Beck وEdgar Grande في كتابهما [6] لأجل إمبراطورية أوروبية (pour un empire européen) من خلال توضيح كيف أن تهديدات الإرهاب العبر وطني والتهديدات البيئية أضحت من اهتمامات القادة الأوروبيين، [7] وهذا ما يعكس على حد تعبير Wolf-dieter Eberwein تأويل للتهديدات وفق تغيرات المحيط الدولي[8] .

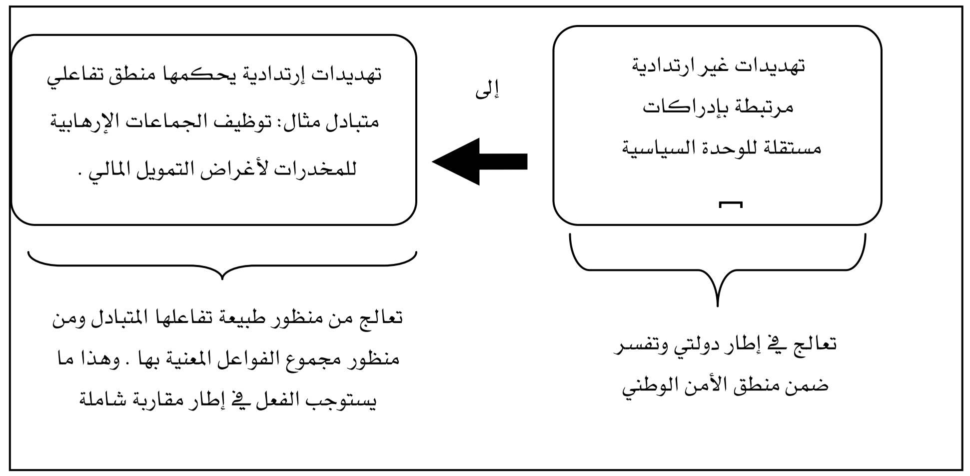
وبعكس ذلك، يقدم Kenneth Waltz نموذجا تفسيريا أكثر دقة، فهو يعتقد أن النظام الدولي يخضع لقوانين خاصة به، تختلف نوعيا عن تلك التي تتحكم بالنظم الداخلية، وهو ينتقد بذلك الاتجاهات الاختزالية (Approches réductionniste) والتي تستنتج تهديدات النظام الدولي من التناقضات الداخلية للوحدات السياسية [9].

ويمكن نظريا اعتماد طبيعة التهديدات لمنطقة الساحل الإفريقي كمرجعية لتفسير الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر كما يلي[10]:

I – تفسير مرتبط بطبيعة أطراف التهديد: حيث يتم تفسير التحول أو الانتقال من مفهوم التهديدات إلى فهوم المخاطر من منظور مسار توجه إدراكات الفواعل.



II– تفسير مرتبط بالطابع التفاعلي المتبادل بين التهديدات (Menaces Fédératrices):



ولأن التحليل الجيو سياسي يفترض دراسة العلاقات الموجودة بين سلوك سياسة قوة ما على الساحة الدولية وبين الإطار الجغرافي الذي يمارس فيه هذا السلوك، فإن اعتماد مقاربة جيو سياسية يقتضي تحليل التفاعلات بين العناصر أو المكونات الدينية، النطاق الجغرافي ومسار الفعل السياسي عبر أربع مستويات تحليل(11):

أ- التمثيلات الجيو سياسية .

ب- الجيو سياسية الداخلية للوحدات السياسية.

ج- الجيو سياسية الخارجية للوحدات السياسية

د- الجيو سياسية العبر وطنية .

وبالاستناد إلى مستويات التحليل هذه يمكن ضبط الخصائص الجيو سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي كما يلي (12):

1/ العامل العرقي: (l'opposition Blancs noirs) هذا العامل الذي تم تجاوزه في تحليل العديد من نزاعات الساحل الإفريقي يظهر بالأهمية بمكان كون أن العديد من النزاعات الساحلية تجد جذورها في هذا الصدع (Fracture) إفريقيا البيضاء / إفريقيا السوداء، فهذه الاختلافات والتناقضات جمدت جل محاولات بناء شعور حقيقي بالوطنية . إن المعارضة بين أجهزة الدول

والتوارق وبين السود والبيض هي عوامل في تفاعلها المتبادل وامتدادها الإقليمي مصدر لبؤر التوتر في منطقة الساحل الإفريقي.

2/ العامل الديني: الصدع بين الإسلام والمسيحية تم توظيفه كأداة لنهايات هوياتية، حيث ظهر كعامل تقسيم زاد من حدة التناقضات والاختلافات الإثنية والعرقية. وتمثل كل من السودان والتشاد نموذجا لدول في مواجهة هذا الصدع المزدوج (Double Fracture) المسبب لطابع نزاعي مزمن هز أمنها واستقرارها. ومن هنا لابد من الوقوف على خصوصية الطابع العملياتي لصحراء الساحل والممكن إيجاز أهمها فيما يلي[13]:

(1) الأهمية الإستراتيجية لصحراء الساحل الإفريقي مرتبطة بسهولة توغل الآليات العسكرية، كما أنها بصفة عامة أرضية غير ملائمة جغرافيا لحرب العصابات.

(2) دينامكية الهجرة السكانية المرتبطة بغياب واجهات بحرية لهذه الدول، دفعت دول المنطقة إلى الدخول في منطق اعتماد متبادل متميز، خلق لديها عقد نقص جيوسياسية (complexe d'infériorité géopolitique)

وفي هذا الصدد يقترح Taje Mehdi ثلاث تقسيمات فرعية مترابطة للشريط الساحلي ضمن خصوصيات جيوسياسية متميزة [14]:

(1) الفضاء السوداني مع إدراج كل من جنوب مصر والقرن الإفريقي.

(2) الفضاء التشادي (le champ de force Tchadien).

(3) الشريط الساحلي الأفقي الذي يتميز بهيمنة الإشكالية التارقية، ويضم توارق النيجر، مالي، الجزائر، ليبيا، موريتانيا والصحراء الغربية.

تظهر إذن أهمية دراسة المخاطر بشكل أكثر إلحاحا في منطقة الساحل الإفريقي نظرا للاعتبارات الآتية:

(1) كون الطبيعة الانكشافية (vulnérabilité) لمنطقة الساحل الإفريقي.

(2) هشاشـة البنـى الاقتصـادية، الاجتماعيـة والسياسـية لـدول منطقـة الساحل.

(3) الاعتبارات الجيو اقتصادية التي تعتبر محرك للعديد من الأزمات ذات الطابع الإرتدادي والمرتبطة بطبيعة التهديدات.

(4) كون الاعتبارات الثلاث الآنفة الذكر تشكل مصادر تهديد جديدة للشريط المغاربي والدول الضفة المتوسطية الأوروبية خصوصا.

كمـا أن أهميـة وجدِّيـة التهديـدات بمنطقـة السـاحل الإفريقـي مرتبطـة بخصائص التهديدات ذاتها والممكن إيجازها فيما يلي:

(1) صعوبة إحالـة التهديـدات لأسـباب خارجيـة، وهـي ميـزة تؤكـد طـرح الانتقـال مـن مفهـوم التهديـدات إلى مفهـوم المخـاطر في غيـاب رد فعـل إدراكـي خـارجي، ويمكـن أن يفسـر ذلـك ضـمن طـرح الأسـتاذ Antony GIDDENS القائـل باسـتحالة إرجـاع حـالات التهديـد لأسـباب خارجيـة، وهـذا مـا تضـمّنته مقولتـه بامتيـاز[15]: << la société est aujourd'hui confrontée à elle- même >>

(2) طبيعـة التهديـدات والمخـاطر في منطقـة السـاحل الإفريقـي مرتبطـة بشكل عميق بمسائل إعادة تنظيم وهيكلة البنى الاجتماعية والهوياتية .

(3) هي تهديدات ومخاطر نظمية (risques systémique) تشمل العديد من الدول ولها تأثيرات مباشرة على الاستقرار الإقليمي بالمنطقة.

(4) هـي تهديـدات ارتداديـة أي ذات طـابع تفـاعلي متبـادل فيمـا بينهـا، فمخـاطر تجـارة المخـدرات وتبيـيض الأمـوال قـد تشـكل جانبـا مهمـا لتمويـل الجماعات الإرهابية.

(5) هي مخاطر ذات الطابع التراكمي كونها نتاج مسار سوسيو اقتصادي معقد مـن الصـعب أن تتحكم فيـه ميكانيزمـات التعـديل الحكوميـة. ويمكـن تحديـد درجـة اهتمـام الاتحـاد الأوروبـي وإدراكـه لمختلـف أنـواع التهديـدات تبعـا للبيان الآتي[16]:

نزاعات حول الموارد الطبيعية
اللاتوازن فقر / غنى
تصاعد الأصولية
أسلحة نووية كيماوية وبكترولوجية
الإرهاب الدولي
0% 10% 20% 30% 40% 50% 60% 70% 80% 90% 100%

*نسبة إدراكات الاتحاد الأوروبي لمختلف التهديدات

نلاحظ من خلال البيان ارتفاع درجة الاهتمــام ونسبة الإدراك الأوروبي للتهديــدات المتعلقة بالإرهـــاب الدولي، تليها باقي التهديدات بنسب متفاوتة لكن متقاربة في درجة خطورتها، كما يوضح البيان أيضا طبيعة التهديدات التي تفرض على الاتحاد الأوروبي مقاربة أمنية متميزة لمعالجتها، فهي تعكس طبيعة المبادئ والأسس التي يعتمدها الاتحاد في صياغة تصوره لمفهوم الأمن والدفاع.

فالاتحـاد الأوروبـي كفاعـل دولـي، يواجـه ضـرورة إعـادة توجيـه سياسـته الخارجية للأمـن والـدفاع المشـترك في ضـوء تطـور عـاملين أساسـين، الأول يتعلـق بنتـائج التوسـيع (l'élargissement) والثـاني بتحـول طبيعـة العنـف الـدولي changement lié à la nature de la violence internationale، تفاديا لما يقره الدارسين حول احتمال عدم وضوح أو ضبابية العلاقة بين أهـداف الاتحـاد وسلوكه الخارجي الذي يقوده بوسائله السياسية المختلفة [17].

لـذا يبـدو مـن المهـم أيضـا فـتح النقـاش حـول النمـاذج المتعلقـة بالـدور الـدولي للاتحـاد الأوروبـي (les différents modèles pour le rôle internationale de l'UE)، وقد تم فحص ثلاث نماذج حتى الآن[18]:

1-نموذج القوة المدنية (puissance civile)

2-نموذج القوة العسكرية (puissance militaire)

3-نموذج القوة المعيارية (puissance normative)

ويعود أهم إسهام لنموذج القوة المدنية لـ François Duchene الذي يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية يجعله أكثر انسجاما في مجالات الأمن، مجسدا بذلك مفهوم الفاعل الجماعي الذي تتميز أهدافه ووسائله بالطابع المدني[19].

وعلى العكس من ذلك ينتقد Hedley Bull نموذج الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، حيث ينظر إلى هذا النموذج من الناحية المفهوماتية على أنه يصنع تناقضا دلاليا (contradiction sémantique) لما يعانيه الاتحاد من جمود أو تراجع تناقضي أوروبي (euro-sclérose)[20] .

أما Ian Manners فيرى أن الاتحاد الأوروبي ليس بالقوة المدنية ولا العسكرية، بل هو قوة معيارية متميز بمبادئ مشتركة، تترجم من خلال مجموع القيم الموضوعة (الحرية، الديمقراطية، احترام القانون، حقوق الإنسان) والتي تمثل خصائصا مشكلة لهوية فوق دولة .

وتعكس النماذج الثلاث تكثيف الجهود من طرف التحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قصد اعتماد مقاربة شاملة للأمن (Approche globale de sécurité) تدمج الوسائل المدنية والعسكرية في سياسة خارجية وأمنية مشتركة تركز عمليا على أولوية التعاون والوقاية . وهذا الدمج للسياسات والوسائل في مشروع سياسي معياري (قيمي) قد يمنح الاتحاد الأوروبي كفاعل أمن تعاوني مصداقيته، منشئا بدوره هوية أمنية أوروبية . ومتجاوزا بذلك إشكالية الحصر (blocage) على مستوى الـ PESD أو الـ PESC، أي بناء الأمن باعتماد تصور استراتيجي طويل المدى وليس وفقا لنموذج رد فعل تجاه التهديدات، ولكن بامتلاك قدرة الاستجابة تجاه المشاكل الطارئة. [21]

نظريا يبدو أن أمام الاتحاد الأوروبي وضع مجموعة استراتيجيات من شأنها تحديد هوية وطبيعة التهديدات الجديدة لأمنه، فإذا كان المنظور التقليدي للأمن يعرَّف أساسا في معنى غياب أو عدم وجدود تهديدات عسكرية، فإن هذا المعنى اليوم أصبح عاجزا عن تحديد طبيعة كل التهديدات التي لم تعد

ذات الطابع العسكري فحسب، بل تنوعت وتعدَّت إلى مخاطر الإرهاب عبر الوطني، الهجرة والمشاكل السوسيو سياسية والإيكولوجية. وعليه فإن المنظورات الكلاسيكية والمنقسمة منذ Hobbes بين الأمن الوطني والأمن الدولي لم يصبح لها معنى اليوم، فوفق منظور الاتحاد الأوروبي لا وجود لأمن وطني دون وجود أو تحقق أدنى ظروف الأمن والسلم عند الآخرين(22) .

وانطلاقا من هذه المسلمات يمكن تكييف مجملا ما يميز السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الأفريقي: (23)

1 / كونها سياسة أمنية مرتبطة كثيرا بمصالح قطرية للدول الأعضاء، خاصة فرنسا (بميراثها الاستعماري

الثقيل في المنطقة).

2/ كونها سياسة أمنية يبحث ورائها الإتحاد الأوروبي عن إثبات دوره كفاعل أمني في منطقة الساحل

الإفريقي وعلى المستوى الدولي بشكل خاص متجاوزا بذلك إشكالية اللاتجانس على مستوى الـ PESC .

3 / كونها سياسة أمنية وقائية خاصة في حال تراجع وتقلص الحضور الأمني الأمريكي أو الأطلسي بالمنطقة.

4/ كونها أيضا سياسة أمنية تركز كثيرا على جوانب التدخل المدني خاصة حال مراحل إعادة البناء لما بعد الأزمة أو النزاع.

5/ هي سياسة أمنية تعتمد أيضا تصورين:

أ- لا تنمية دون أمن (pas de développement sans sécurité)

ب- لا أمن دون تنمية (pas de sécurité sans développement)

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في هذا السياق مقاربة مسؤولية الحماية la responsabilité de protéger لمحاولة تجاوز إشكالات التدخل العسكري الإنساني . وعموما يمكن فهم السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي بشكل أوضح خاصة في ضوء مهام EUFOR في التشاد وهي

مهمة عسكرية للاتحاد، والتي أكدت فرنسا على أهميتها رغم معارضة السودان لأي حضور عسكري غربي بالمنطقة، فهي أكبر مهمة عسكرية خطط لها الاتحاد الأوروبي خارج حدوده، وبالتالي فهي اعتبرت تحديا حقيقيا له ولسياسته الأمنية التي لا زالت قيد التبلور.

و قد تضمنت EUFOR كمهمة إنسانية بالأساس (24):

1/ حماية المدنيين المعرضين إلى الأخطار، وخاصة اللاجئين.

2/ تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والسهر على حرية تنقل الأشخاص المكلفة بالمهام الإنسانية.

3/ المساهمة في حماية المكلفون بالمهام الإنسانية التابعين للأمم المتحدة وحماية أيضا مقراتهم وتجهيزاتهم .

وبشكل عام كان ينظر إلى EUFOR كمهام انتقالية تهدف إلى دعم جهود الأمم المتحدة في منطقة دارفور. وعليه كان أمام الاتحاد الأوروبي تنظيم آليات الأمن والدفاع بصورة مستمرة.

إن طبيعة المخاطر الحالية المرتبطة بالإرهاب والتهديدات غير المتماثلة تفرض على إستراتيجية الاتحاد الأمنية النظر إلى ما هو أبعد في إطار التحضير للمستقبل. إن مفهوم الدفاع بحاجة إلى إعادة النظر فيه من منظور الواقع الحالي والتطور الممكن للإطار والسياق الاستراتيجي، لأن مفهوم الدفاع والأمن يختلف كذلك باختلاف تصور ونظرة الفواعل. ونظرا لطبيعة المخاطر بالساحل الإفريقي فإن دور الاتحاد الأوروبي مرتبط بـ: (25)

1/ بلورة تصور مشترك حول طبيعة المخاطر المدرجة.

2/ إعادة النظر في مستويات ومفهوم التهديد على مستوى تصور الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع.

و عليه يتضح سلم أولويات تجانسي على مستوى السلوك الخارجي التدخلي بين صنع إدراك عملي ومصادر إنتاج المخاطر والتهديد يوضح كالآتي: (26)

1- تحديد آليات مشتركة للدول الأعضاء لمواجهة هذه المخاطر ضمن مقاربة كلانية يفسر على أساسها آداء الاتحاد الأوروبي كفاعل .

2- محاولة تأكيد أهمية اعتماد مقاربة إدارة مدنية لهذه المخاطر.

3- تكييف التصور الأمني للاتحاد مع الطابع الجهوي والعبر وطني لمخاطر وتهديدات منطقة الساحل الإفريقي.

4- اعتماد مقاربة إعادة البناء لما بعد النزاع لأجل تفعيل معالجة سوسيو اقتصادية لمصادر التهديدات والمخاطر (الهجرة، الجريمة المنظمة، المخدرات...الخ).

5- إعادة النظر في مقاربة " الأجنبي القريب " (l'étranger proche) من خلال مراجعة الأولويات الجيوسياسية.

6- توسيع مفهوم الدفاع في إطار التهديدات الجديدة المؤسسة لمنطق أمني يتجاوز مستويات دفع الاعتداء أو الحماية.

الخاتمة (الاستنتاجات):

1/ الفضاء الساحلي لا يخضع إلى نظام قوى متجانس وغير قابل إذن أن يعدّل ذاتيا.

(Le champ Sahélien n'obéit pas à un système de forces Homogène , il reste incapable de s'auto-reguler .)

2/ هناك ثلاث اهتمامات كبرى تهيمن على الحقل الاستراتيجي الساحلي:

أ- إفلاس الدول: (la faillite des états).

ب- العسكرة: (la militarisation).

ج- الإفقار: (l'appauvrissement).

3/ كثافة هذه الأخطار قد تجعلها تأخذ طابعا ماديا في العديد من الصور:

أ- تشكيل قواعد خلفية للإرهاب الدولي (معسكرات تدريب).

ب- تشكيل منطقة رمادية تتفاقم خلالها مختلف أشكال التهريب.

ج- كمصدر لهجرة جماعية نحو المنطقة المغاربية والضفة الأوروبية .

د- توظيف منتوجات التهريب واستثمارها غير الشرعي في اقتصاديات الدول الغربية (تبييض الأموال).

و- إمكانية توظيف الموارد الاستراتيجية (البترول، الغاز، اليورانيوم) – والتي هي موضوع تنافس دولي – في غايات عدائية.

4/ أمام هذه المخاطر سيكون إذن على الاتحاد الأوروبي:

أ- تحديد وضبط الأولويات السياسية في مجال الفعل الوقائي بمنطقة الساحل الإفريقي .

ب- محاولة التحكم في التجانس بين ارتفاع كثافة الأخطار ومستويات ضبط آليات الإنذار المبكر مع تفاقم الوضع الأزموي بمنطقة الساحل .

ج- تطوير آليات ووسائل الوقاية على المدى الطويل والقصير.

د- اعتماد شراكة فعالة لأجل تحسين مستويات التنمية ومن خلال تفعيل آليات اقتصادية مع دول المعنية بالتهديد المباشر لمعالجة مصادر هذه الأخطار.

إن الطبيعة الارتدادية والتراكمية للأخطار بمنطقة الساحل الأفريقي قد تولد حالات لا استقرار وتخلق بذالك سياقا سوسيو سياسيا أسير ديناميكية إطار مجتمعات اللايقين[27] (Sociétés d'incertitude) فتجعل من اللاإستقرار واللاأمن حالة طبيعية ومن الانكشافية حالة عرضية.

هوامش البحث:

(1) Charles Philippe DAVID, La mondialisation de la sécurité ; Espoir ou leurre ?

http: www.diplomatie.gouv.fr/fr/img/pdf/fd001391-pdf

(2) Dario Battistella, Les théories des relations internationales aujourd'hui, Paris: les notices de la documentation française, les relations internationales, sous la direction de Frédéric Charillon,

2006 , p15

(3) Charles Philippe DAVID, Jean-Jacques Roche, Théories de la sécurité ; définition , Approches et concepts de la sécurité internationale . Paris , Montchrestien, 2002.p-p 85- 87

(4) Frédéric Vandenberghe , Introduction à la sociologie cosmopolitique du risque d'Ulrich Beck .

http: www.caim-info/load_pdf.php?!D_ARTICLE=RDM_017_0025

(5) محاولة من الباحث لتوضيح التحول في طبيعة التهديدات، حيث تراجع الجوانب المادية العسكرية في تحليل التهديدات الجديدة وبداية هيمنة التفسيرات اللاعسكرية للمعادلة الأمنية .

(6) يحاول الكاتبين من خلال هذا الكتاب رسم نموذج لأوروبا كسموبوليتانية، كما يؤكدان كيف أخذت حيزا مهما في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي . وهذا الكتاب لا يبتعد طرحه كثيرا عن طرح Arjun Appadurai في كتابه " la géographie de la colère " الذي يركز فيه على مكانة البنيات ما تحت دولتية في تفسير العنف والاستقرار للكثير من مناطق العالم .

(7) Marie-Cecile Milliat, Analyses critiques, revue Orizons stratégiques, Paris, n°06 , octobre 2007.p 05.

(8) Wolf-Dieter Eberwein, Crisis management , Great Britain, Saxon House, 1978 , p 137 .

(9) Robert.O.Keohane, Joseph.S.Nye, Power and interdependance , Little Brown and company , 1977.p 12

(10) رسم بياني، قام به الباحث لتوضيح الضرورة التحليلية التي اقتضت الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر.

(11) Gyula GSURGAI , Le facteur religieux dans l'analyse géopolitique , in géopolitique , religions et civilisation; Quelles perspectives pour le XXI siècle ? , C.I.E.G Genève , juin 2002 , pp 18,19 .

(12) Mehdi Taje , Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain, Rome , Collège de défense de l'OTAN , Branche recherche , décembre 2006 .

http:www.ndc.nato.int/download/publications/monograph_25.pdf

(13) IBID.

(14) IBID.

(15) Frederic Vandenberghe , op.cit .

(16) Lecerf Edouard , Verret Denis , l'Europe et ces moyens de défenses , revue défense nationale ,

avril 2002 . p 34

(17) Hans-georg EHRHART , Quel model pour la PESC ? Cahiers de Chaillot . n°55 , (I.E.S). p 05.

http: www.iss-eu.org/chaillot/chai 55F.pdf

(18) IBID, p 10

(19) IBID , p11

(20) IDEM .

(21) Loup Francart , " Quels avenirs possibles pour la PESD au regard de la conjecture actuelle?"

Eurodecision (AIS) , Etude , p 07 .

http:www.defense.gouv.fr/portal_repository/73089517_0002/fichier/getDATA

(22) Aomar Baghzouz , Le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de Barcelone , in :

mondialisation et sécurité: sécurité pour tous ou insécurité partagée , acte du colloque

international d'Alger, mai 2002 , édition ANEP , 2003 . p 290.

(23) Charles Goerens , Sécurité et développement de l'Afrique: une nouvelle Approche pour

l'Union

Européenne , Institut d'études de sécurité , Cahier de Chaillot , n°99 , Avril , 2007 , pp 25-29 .

(24) Xavier Zeebrock , et autres , Darfour , Tchad , Centrafrique; Des processus de paix à

l'épreuve du feu , GRIP 10 février 2008 .

http: www.grip.org/bdg/pdf/go950.pdf .

(25) Antoine Rayroux, L'Union européenne et le maintien de la paix en Afrique, Les Presses de

l'Université de Montréal, 2017, pp 147-152.

(26) Michel Liégeois, Thierry Balzacq, La sécurité internationale après Lisbonne: Nouvelles

pratiques dans l'Union européenne, Presses universitaires de Louvain, 2013, pp 76-83.

(27) Jean NIZET, le nouveau modèle européen d'anthony GIDDENS, la revue nouvelle, septembre

[20]08, pp 73-76.